صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 07/295
للنشر الفوري
١٩ ديسمبر ٢٠٠٧

برنامج العمل الانتقالي يبني على التقدم في الإصلاح ويركز على الاستقرار المالي العالمي

ناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧ برنامج العمل الانتقالي المقرر أن ينفذه الصندوق في الشهور المقبلة. ويعكس البرنامج ضرورة تعجيل عملية الإصلاح التي حققت تقدما على مدار العامين ونصف العام الماضية، كما يشدد على أن الصندوق ماض في تطويع عمله لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء منفردة ومجتمعة.

وفي هذا الصدد، صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، في اجتماع للمجلس التنفيذي بأن "تعزيز أهمية ومشروعية الصندوق والتأكد من سلامة وضعه المالي يمثلان ضرورة ملحة تتصدر أولوياتنا في الفترة المقبلة. وسوف تتيح المعالجة المتزامنة لهذه التحديات فرصة إرساء مكانة الصندوق من جديد كمنظمة تتميز بالتركيز وكفاءة الحجم وسرعة الاستجابة."

ونظرا للطابع العاجل الذي يتسم به العمل من أجل استعادة تركيز الصندوق على مهامه الأساسية، يتضمن برنامج العمل الذي ينظر فيه المجلس التنفيذي خطة انتقالية للفترة المنتهية في إبريل ٢٠٠٨ يمكن أن تمثل أساسا صلبا لحصر خطوات التقدم وأولويات العمل بحلول موعد اجتماعات الربيع لعام ٢٠٠٨.

الرقابة: أوضحت الأحداث الأخيرة التي شهدتها أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة أنه لا يمكن النظر إلى الاستقرار المالي المحلي والدولي باعتباره أمرا مسلما به. وللصندوق دور محوري يؤديه في مساعدة البلدان على الحد من تأثير أزمة أسواق الائتمان الأخيرة واستخلاص الدروس من تجربة وقوعها التي تسببت في تباطؤ النمو العالمي وكشفت النقاب عن مواطن الضعف في البنية التحتية المالية على الصعيد العالمي. وسوف

يصبح تعزيز فعالية الرقابة على المستويات القُطْرية والإقليمية والعالمية هدفا قريب المنال إذا ما نُفذ إطار الرقابة الذي تم تحديثه مؤخرا على أساس متسق ومتكافئ ووُضعت القضايا ذات الاهتمام في سياقها العالمي بغية تحسين الاستفادة من الميزة الفريدة التي يتمتع بها الصندوق ـ وهي نطاق عضويته العالمي وخبرته الاقتصادية الكلية والمالية.

وسوف يعمل خبراء الصندوق في الشهور القادمة بالتعاون مع مؤسسات معنية أخرى لمعالجة القضايا المتعلقة بالأدوات غير المدرجة في الميزانية العمومية، بما في ذلك شفافة هذه الأدوات وتقييمها ومعاملتها محاسبيا. ومن القضايا الأخرى المزمع بحثها ممارسات إدارة المخاطر، وهياكل الحوافز للمنتجات المهيكلة المركبة، وكيفية معاملة هيئات التصنيف الائتماني لهذه المنتجات، ومبادئ الرقابة الاحترازية للكيانات المالية الخاضعة للتنظيم، وإدارة السيولة.

وسوف يتضمن تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* و*تقرير الاستقرار المالي العالمي* لعام ٢٠٠٨ تقييما للتطورات الجارية في الاقتصاد والأسواق المالية واستشرافا لآفاقها المنتظرة. ومن المقرر أن يتناول تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* موضوعات الدورات الاقتصادية والسياسة النقدية والعولمة والبلدان منخفضة الدخل والآثار الاقتصادية الكلية لتغير المناخ على الاقتصاد العالمي. أما تقرير *الاستقرار المالي العالمي* فسوف يركز على التداعيات المحتملة للاضطرابات المستمرة في الأسواق المالية. وسوف يصدر في أواخر يناير تحديث مرحلي لتطورات الاقتصاد والأسواق العالمية ومستجدات الأسواق المالية. وسوف يناقش المجلس التنفيذي أيضا قضايا المستثمرين والمتلقين فيما يتصل بصناديق الثروة السيادية، وهو ما يشمل إقامة حوار حول تحديد أفضل الممارسات.

الحصص والأصوات: هناك اتفاق على أن تعزيز مشروعية الصندوق سوف يتطلب تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل تمثيلا أكثر فعالية في الصندوق. وسوف يواصل المجلس التنفيذي مناقشاته التي بدأت في أواخر أكتوبر بهدف التوصل إلى اتفاق على مجموعة من الإصلاحات المستهدفة، من بينها وضع صيغة جديدة لحصص البلدان الأعضاء، وطرائق إجراء جولة ثانية من زيادات الحصص، وزيادة الأصوات الأساسية.

الدخل والإنفاق: لا يزال العمل جاريا في الجوانب الفنية المتعلقة بنموذج الدخل الجديد حتى يتسنى تقديم اقتراحات محددة لأعضاء الصندوق والحصول على الموافقة اللازمة من عدد كبير منهم. وسوف يناقش المجلس التنفيذي هذه القضايا في الشهور القادمة ـ بما في ذلك طرائق بيع الذهب، والنظر مجددا في قضايا الحوكمة المتعلقة بأنشطة الصندوق الاستثمارية، والدور الذي يمكن أن يحققه وجود سياسة لتوزيع الأرباح. وبالتوازي مع العمل على إنشاء نموذج جديد للدخل، سوف يتخذ الصندوق خطوات لرفع الكفاءة والحد من النفقات الإدارية، بما في ذلك الاتفاق على اعتمادات إجمالية جديدة ومفصلة للميزانية متوسطة الأجل.

البلدان الأعضاء منخفضة الدخل: لا يزال الصندوق نشطا في البلدان منخفضة الدخل، وسوف يتطلب العمل في هذا المجال تطويع الأوضاع القائمة بما يتيح تلبية الاحتياجات المتغيرة لهذه البلدان. وسوف يراجع المجلس التنفيذي مساعدات الصندوق للبلدان الخارجة من دائرة الصراعات والدول الهشة وينظر في إمكانية إمدادها بالدعم على أساس أكثر مرونة وأطول أجلا مع زيادة التركيز على بناء القدرات.

بناء القدرات: تتطلب جهود الصندوق لتحقيق الاتساق في بناء القدرات اعتماد منهج أكثر تكاملا يجمع بين أهداف البلدان الأعضاء وخبرة إدارات الصندوق التي تركز على القطاع المالي والمالية العامة والإحصاءات. وسوف ينظر المجلس التنفيذي في العمل المعني بتحديد أولويات المساعدة الفنية ومراقبتها وتحديد تكلفتها وتقييم أثرها، كما سيبحث الخيارات الأخرى الممكنة للتوسع في تمويلها.

منع وقوع الأزمات: عند تقديم الدعم من الصندوق لمنع وقوع الأزمات، ينبغي مراعاة التطورات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، وهو ما يستتبع مزيدا من التركيز على قضايا الأسواق المالية والرأسمالية مع استمرار التركيز القُطْري في سياق برنامج تقييم القطاع المالي وعمل الصندوق في مجال المعايير والمواثيق. وسوف يناقش المجلس التنفيذي ما خلصت إليه مجموعة العمل المعنية بالأزمات المالية المستقبلية وانعكاساتها على دور الصندوق في منع وقوع الأزمات وحلها. وسوف تتواصل المناقشات أيضا حول إنشاء أداة جديدة للسيولة تسمح بتلبية احتياجات البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق.